INTERNATIONAL JOURNAL OF
ADVANCED SCIENTIFIC RESEARCH AND INNOVATION
VOLUME 6, ISSUE 1, 2023, *89 – 103.*

إستراتيجيات تقييم المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية

محمد عادل سيد محمد

مهندس تخطيط - الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمي بالهيئة العامة للتخطيط العمراني

الملخص : -

استطاعت العديد من الدول تعظيم الاستفادة من المناطق الإقتصادية الخاصة، وتطوير اقتصادها بصورة سريعة؛ لقدرة هذه المناطق على جذب الاستثمارات، وزيادة الصادرات، وخلق فرص العمل، والذي ينعكس بصورة إيجابية على الأهداف الإقتصادية والاجتماعية، كما أن هذه المناطق تتميز بسهولة ارتباطها بالعالم الخارجي؛ مما أسهم بدور كبير في نقل التكنولوجيا المتطورة، وتطبيق الأنظمة الإدارية الحديثة، ومن أشهر الدول التي حققت نجاحات في كيفية استخدام هذه المناطق خلال الأربعين سنة الماضية هي الصين؛ وأصبحت العديد من البلدان تقوم بتطبيق النماذج الصينية والاستعانة بها، وبالرغم من هذا الانتشار لهذه المناطق في العديد من البلدان إلا أنها أظهرت نتائج مختلطة؛ نتيجة عدم نجاحها في دول أخرى وخاصة في الدول الإفريقية، ومن ضمنهم: جمهورية مصر العربية، وذلك نتيجة تعرضها للعديد من التحديات والمعوقات، والتي من أهمها: ضعف شبكات البنية الأساسية، وغياب دور المتابعة والمراقبة والتطوير، بالإضافة إلى غياب دراسات الجدوى الإقتصادية.

الكلمات الإفتتاحية : -

تعريف المناطق الإقتصادية الخاصة، المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية، إستراتيجيات التقييم

المنهجية : -

تركزت الدراسة على معرفة استراتيجيات تقييم المناطق الإقتصادية الخاصة التي استخدمتها الدول ذوي الخبرة في التعامل مع تلك المناطق لمعرفة أوجهة القصور بها، ثم تطبيقها علي المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية؛ للتغلب على العوائق والتحديات التي تواجهة المناطق الخاصة المصرية لكي تحقق التنمية الإقتصادية المتوقعة، وعلى أساس ذلك اعتمدت الورقة البحثية على ثلاث محاور رئيسة:
الجزء الأول استخدم الدراسة النظرية، لتعريف مفهوم المناطق الإقتصادية الخاصة، وما هي أنواعها، والهدف من إنشائها. ثم يأتي بعد ذلك الجزء الثاني وهو مزيج من الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية الذي يوضح الوضع الحالي للمناطق الخاصة المصرية، مع ذكر أنواعها وأهم مميزاتها، بالإضافة إلى التعرف على التوجهات المستقبلية لتلك المناطق.
والمحور الثالث إعتمد علي معرفة إستراتيجيات تقييم المناطق الإقتصادية الخاصة وتطبيقها علي المناطق الخاصة المصرية، لقياس مدي فاعلية هذة المناطق والتعرف علي أدائها لإمكانية تفعيل دور المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية ورفع كفائتها لكي تعمل بصورة صحيحة وتحقق النتائج المتوقعة منها.

المقدمة: -

النمو الاقتصادي في معظم دول القارة الإفريقية يتقدم بصورة سريعة، وهناك سبع دول إفريقية من بين أسرع عشرة اقتصادات نموًا في العالم1، ومن المتوقع أن يستمر ذلك التقدم لسنوات قادمة، وعلى الرغم من هذا النمو الاقتصادي القوي إلا أنه لا يزال خَلْقُ فرص العمل والحد من الفقر من التحديات الرئيسية للحكومات الإفريقية وخاصة الدول النامية. تتطلع العديد من الدول للصين؛ التي أثبتت خلال العقود الثلاثة الماضية أن عملية الاستخدام الناجح للمناطق الإقتصادية الخاصة استطاعت أن تحدث تغيراتٍ جذرية في اقتصادها بصورة غير مسبوقة؛ حيث استطاعت هذه المناطق أن تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، وشاركت في عملية تنمية حركة الصادرات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة والتي بدورها سمحت لأعداد غير مسبوقة من الأفراد للخروج من دائرة الفقر، ورؤية الدول للنموذج الصيني الناجح ساهم بصورة رئيسة في انتشار ونمو المناطق الإقتصادية الخاصة بأنواعها المختلفة خلال العقدين الماضيين في كثير من دول العالم.

بلغ عدد المناطق الإقتصادية الخاصة في عام 2018 ميلاديًّا أكثر من 4000 منطقة في حوالي 150 دولة2، كما يتضح بالشكل (1)، وتعد هذه المناطق أحد العوامل المبتكره لتنمية الاقتصاد؛ لأن لها القدرة على خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تشارك في عملية تنمية الصادرات، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في تحقيق التنمية الصناعية.

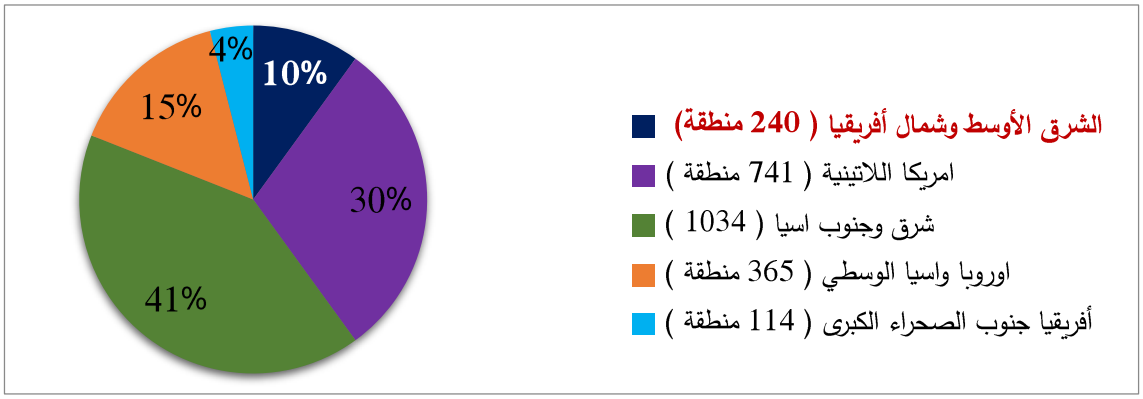

شكل (1) عدد المناطق الإقتصادية، ونسبتها حول العالم

المصدر : WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

من أوائل الدول الإفريقية التي أطلقت برنامج المناطق الإقتصادية الخاصة: مصر، وليبيا، وموريشيوس، والسنغال مع بدايات 1970ميلاديًّا، وعلى الرغم من ذلك إلا أن أداء هذه المناطق اتسم بالضعف مقارنةً ببقية المناطق على مستوى العالم من حيث: حجم الصادرات، وفرص العمل المولده، باستثناء مدغشقر وغانا وموريشيوس وكينيا؛ حيث يعد أدائهم جيدًا نسبيًّا كما هو مبين بالشكل (2)، (3).

[1] UNDP. December, 2015. *Comparative Study on Special Economic Zones in Africa and China*
[2] WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

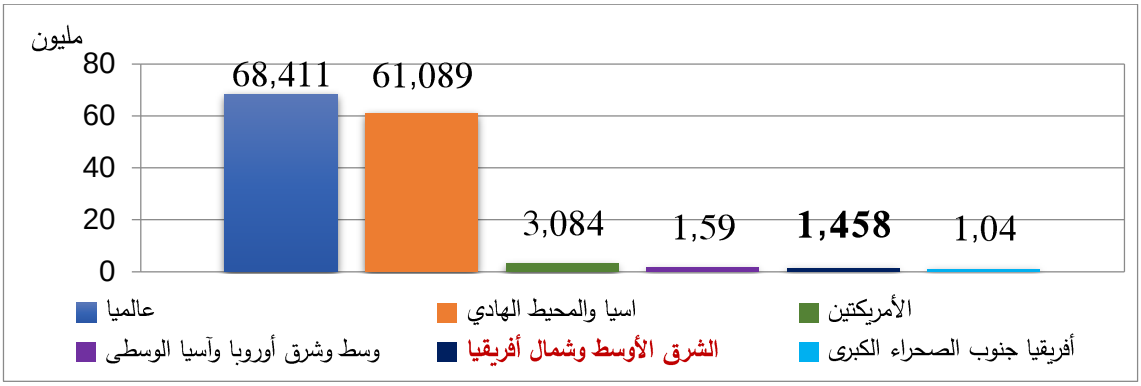

شكل (2) العاملة المباشرة المولدة من المناطق الإقتصادية الخاصة حول العالم (بالمليون)

المصدر : WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

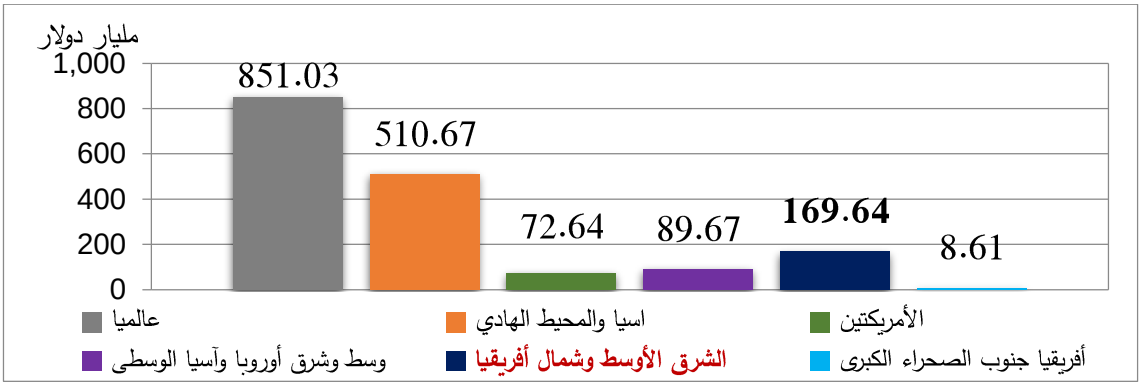

شكل (3) إجمالي الصادرات من المناطق الإقتصادية الخاصة حول العالم

المصدر : WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*

أهداف البحث:

تهدف الورقية البحثية إلى **تحديد إطار لقياس مدي فاعلية المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية والتعرف علي أدائها من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، لتفعيل دور هذة المناطق والتغلب علي المعوقات والتحديات التي تواجهها؛ لكي تعمل بالصورة الصحيحة، وتحقق أعلى استفادة منها؛ لدعم الاقتصاد للدولة وتنميته وتحسينه وتطويره** سواء على المدى القريب، أو على المدى البعيد، وذلك عن طريق الاستفادة من التجارب السابقة للدول، التي استطاعت أن تحقق طفرات اقتصادية من خلال إنشاء هذه المناطق وإدارتها.

المناطق الإقتصادية الخاصة

مفهوم المناطق الإقتصادية الخاصة

المناطق الإقتصادية الخاصة لها تاريخ طويل يعود إلى قرون عديدة، واختلفت التعريفات وتعددت الأسماء لمصطلح المناطق الإقتصادية الخاصة فيما بين البلدان والمؤسسات، ومع كل تطور تظهر أنواع

جديدة من هذه المناطق أو تختفي بعضـــها أو يتم تغيير مســـمياتها، ولكن يبقي فيما بينها قواســـم مشـــتركة وقواعد لا تتغير، ويأتى هذا الاختلاف في التعريفات بسبب عدة عوامل يمكن إيجازها كالتالي [3]:-

أ- الحاجة إلى التفريق بين أنواع المناطق التي تظهر بها اختلافات في الشكل والوظيفة.
ب- الاختلاف في المصطلحات الإقتصادية بين البلدان.
ت- رغبة أصحاب المناطق أو الحكومات في تمييز منتجاتهم عن المنتجات الأخرى.
ث- الترجمة المتعدده للمصطلح.

في هذا البحث سأقوم بذكر أشهر التعريفات المتداولة لمصطلح المناطق الإقتصادية الخاصة وهم كالتالي:-

جدول (1) التعريفات المتداولة لمصطلح المناطق الإقتصادية الخاصة

قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017
تصنف المناطق الإقتصادية الخاصة كجزء منفصل عن المناطق الحرة، ولكل منهما قانون خاص بهم، ويعرف القانون المصري المناطق الإقتصادية الخاصة على أنها مناطق تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية، وهي عبارة عن منطقة محددة لها دائرة جمركية خاصـــة، ونظام للإدارة الضـــريبية، وتتمتع هذه المناطق بإعفاء من الضـــرائب الجمركية، ومن ضريبة المبيعات، ومن جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار وأي مواد أو مكونات مستوردة من الخارج، كما تتميز هذه المناطق بكافة الضمانات المقررة في قانون الاستثمار، ومن أهمها: • حرية تحويل رأس المال المستثمر، وأرباح المشروعات إلى الخارج، واختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات، وتحديد أسعار المنتجات وهامش الربح. • إعفاء كافة الأصول الرأسمالية، ومستلزمات الإنتاج اللازمة؛ لمزاولة نشاط المشروع من أي رسوم جمركية، أو ضرائب على المبيعات، أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط، وأيضا إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية، أو ضرائب سواء كانت ضرائب على المبيعات، أو غيرها من الضرائب، أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد. • إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المنطقة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع في السوق المحلي للبلاد.

[3] Zhihua, D. 2016. *Special Economic Zones:Lessons from the Global Experience*. Private Enterprise Development in Low-Income Countries(PEDL) Synthesis Paper Series, No.1

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
مناطق محددة جغرافيًّا، وتسهل الحكومات من خلالها النشاط الصناعي من خلال تقديم الحوافز المالية والتنظيمية والقانونية، كما أنها مجهزة ببنية تحتية قوية ومناسبة لنوع المنطقة، وتستخدم هذه المناطق على نطاق واسع في معظم الاقتصادات النامية، والعديد من البلدان المتقدمة. Source : United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) - World Investment Report, 2019, - Chapter IV, ‘‘Special Economic Zones‘‘
"مؤسسة الاستثمار والخدمات الاستشارية"
منطقة جغرافية محددة داخل حدود الدولة، بحيث تختلف قواعد العمل بها عن القواعد في الدولة، وهذه القواعد تكون مختلفة من حيث أنظمة الاستثمار والتجارة الدولية والجمارك والضرائب، وتكون المنطقة ذات بيئة أعمال أكثر تحررا وفاعلية عن المناطق الأخرى. Source : Facility for Investment Climate Advisory Services (FIAS) of the World Bank Group, 2008, ‘‘Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development‘‘

من خلال التعريفات السابقة، يمكن الخروج بتعريف شامل، يتضمن المفاهيم السابقة، ويجمع بينها، وهو أن **المناطق الإقتصادية الخاصة عبارة عن منطقة محددة جغرافيًّا، ويمكن أن تكون مسورة، وتتميز باختلاف قواعد العمل بها، كما أن لها أنظمة اقتصادية منفصلة عن باقي المناطق، ولها امتيازات سياسية ومالية وضريبية**، ويكون الهدف الرئيسي من إنشائها هو تعزيز الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التنمية الصناعية والتجارية؛ لكي تساعد على تحسين عملية النمو الاقتصادي للدول.

انواع المناطق الإقتصادية الخاصة

يوجد نوعان رئيسان: وهما تصنيف جمعية المناطق الإقتصادية العالمية (WEPZA)، والتصنيف المتداول الذي تستخدمه معظم الدول، وهذان التصنيفان مختلفان عن تصنيف القانون المصري لهذه المناطق؛ حيث إن القانون المصري يقسم هذه المناطق إلى ثلاثة أنواع، وهي المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة، والمناطق ذات الطبيعة الخاصة، وهم كالتالي:

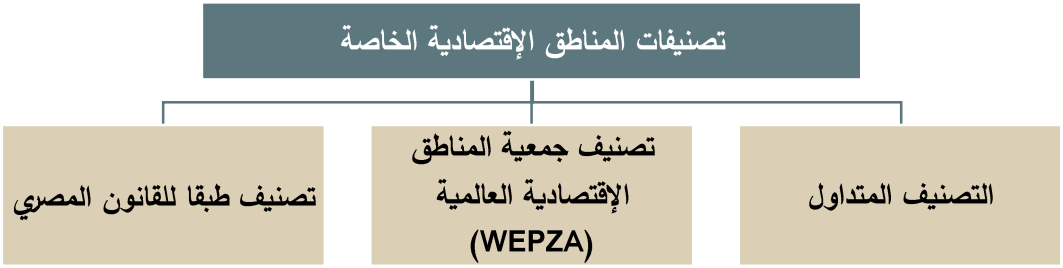

شكل (4) التصنيفات المختلفة لأنواع المناطق الإقتصادية الخاصة

جدول (2) تصنيف المناطق الإقتصادية الخاصة عالميًا

التصنيف	أنواع المناطق الإقتصادية الخاصة وأسماؤها طبقًا للتصنيفات العالمية
التصنيف المتداول[4]	المناطق الحرة
	مناطق تجهيز الصادرات
	المؤسسات الحرة
	الموانئ الحرة
تصنيف القانون المصري[5]	المناطق الحرة العامة
	المناطق الحرة الخاصة
	المناطق ذات الطبيعة الخاصة
تصنيف جمعية المناطق الإقتصادية العالمية (WEPZA)	مناطق واسعة النطاق
	مناطق صغيرة النطاق

في هذا البحث، سوف يستخدم الباحث التصنيف المتداول للمناطق الإقتصادية الخاصة لاستخدام معظم الدول هذا التصنيف، وخاصة الدول ذات الخبرة في مجال إنشاء هذه المناطق، والتي استطاعت عمل تغيرات جذرية ناجحة في اقتصادها باستخدام تلك المناطق الخاصة.

أهداف إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة:

بعد نجاح أول منطقة اقتصادية خاصة حديثة (لها برنامج اقتصادي ونظام جمركي وضريبي مستقل عن باقي المناطق الإقتصادية) بمنطقة شانون في جمهورية أيرلندا في عام 1959 ميلاديًّا، زادت هذه المناطق بصورة سريعة، وتم استخدامها من قبل الدول كأداة؛ لتحقيق التنمية، والمشاركة في تحسين الأوضاع الإقتصادية لها وخاصة اقتصاديات الدول النامية، ووفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO)، وصل عدد المناطق من 176 منطقة في 47 دولة عام 1986 إلى أكثر من 4500 منطقة في أكثر من 140 دولة بحلول عام 2018 [6]، وتختلف أهداف إنشاء هذه المناطق من دولة إلى أخرى، ولكن هناك أهدافًا ثابتة يتركز عليها الهدف من إنشاء هذه المناطق، تنقسم هذه الأهداف إلى نوعين، وهما: أهداف مباشرة (أهداف قصيرة المدى)، وأهداف غير مباشرة (أهداف طويلة المدى).

[4] WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. New York and Geneva: United Nations

[5] قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ميلاديا

[6] Towards Economic Diversification across the Continent. UNCTAD 2021. *HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA.* United Nations Conference on Trade and Development

شكل (5) أهداف إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة[7]

المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية

تعريف المناطق الإقتصادية الخاصة طبقًا للقانون المصري

يختلف تعريف المناطق الإقتصادية الخاصة عن المناطق الحرة طبقًا للقوانين والتشريعات المصرية، ولكل منهما قانونه الخاص، ويتعامل القانون المصري مع المناطق الإقتصادية الخاصة على أنها نوع من أنواع المناطق الحرة، ويختلف هذا التصنيف عن باقي الدول المطورة لهذه المناطق، والتي تعتمد على استخدام التصنيف المتداول، ويرجع هذا التفريق في التعريف والفصل؛ حيث لم يتواجد غير نوع واحد فقط من المناطق الإقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في مصر، وحتى الآن تصنف المناطق الإقتصادية الخاصة كنوع من أنواع المناطق الحرة، وتخضع لسلطاتها الإدارية، ولم يظهر أي نوع من الأنواع المختلفة للمناطق الإقتصادية الخاصة في جمهورية مصر العربية، مثل: مناطق تجهيز الصادرات، أو الموانئ الحرة، **ويعرف القانون المصري المناطق الحرة على أنها جزء من أراضي الدولة، يدخل ضمن حدودها سياسيًّا، ويخضع لسلطاتها الإدارية، ولكن يتم التعامل فيه بصورة خاصة، وذلك من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية، وأي إجراءات تتعلق بحركة البضائع دخولًا وخروجًا؛ حيث يكون لها دائرة جمركية خاصة، ونظام للإدارة الضريبية، وتكون هذه المناطق معفاة من ضريبة المبيعات، ومن جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار، وأي مواد أو مكونات مستوردة من الخارج**، كما أنها تتميز بكافة الضمانات المقررة في قانون الاستثمار.

عرفت مصر مصطلح المناطق الإقتصادية الخاصة في منتصف عام 2002، بناء على تجارب الدول الإقليمية والعالمية في طرق جذب الاستثمارات إليها ووسائلها، وأصدرت قانونًا خاصًّا بها رقم 83 لسنة 2002 منفصلًا عن المناطق الحرة، ولكن تعريف المناطق الإقتصادية الخاصة يكاد يطابق تعريف المناطق الحرة طبقًا للقوانين والتشريعات المصرية، وتم تعديل القانون الخاص بالمناطق الإقتصادية الخاصة في عام 2015 ميلاديًّا، **ويُعَرِّف القانون هذه المناطق على أنها منطقة يصدر قرار إنشائها من رئيس الجمهورية، ويمكن أن تكون داخل الحيز العمراني أو خارجة للمدن أو القرى، ويكون الهدف منها إقامة مشروعات زراعية أو صناعية أو خدمية، ويمكن إلحاق ميناء جوي أو بحري أو جاف بها، ويكون لكل منطقة هيئة تتبع رئيس الوزراء، تختص بإدارة القانون وتطبيقه، وجذب الاستثمارت، وهي**

[7] COMCEC. October 2017. *Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience*

أيضًا المسئولة عن تنمية المنطقة، ويتم توفير لها كافة المرافق والخدمات بأرقى المعايير والمواصفات الفنية.

يوضح الجدول التالي، مقارنة بين المناطق الحرة والمناطق الإقتصادية الخاصة، من حيث: التعريفات، والمزايا، والحوافز بالنسبة للقوانين، والتشريعات المصرية.[8]

جدول (3) مقارنة بين المناطق الإقتصادية الخاصة والمناطق الحرة طبقًا لقانون جمهورية مصر العربية

أوجه المقارنة	المناطق الإقتصادية الخاصة	المناطق الحرة
تعريف القانون المصري	مناطق تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية، وتعمل على جذب الاستثمارات ؛ لإقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم، وتوفير المرافق والخدمات والمواصفات الفنية وتطبيق النظم والمزايا والإعفاءات الكفيلة بإطلاق طاقات الاستثمار والتنمية، وتوفير القوى البشرية المدربة، وتهيئة أفضل مناخ للعمل جاذب للاستثمار.	هي جزء من إقليم الدولة، يدخل ضمن حدودها، ويخضع لسلطتها الإدارية، ويتم التعامل فيه وفقًا لأحكام ضريبية وجمركية ونقدية خاصة.
الأنواع		**المنطقة الحرة الخاصة** هي كيان منفرد، يمثل مشروعا واحدا مستقلا (أو أكثر من مشروع في أنشطة مماثلة)، يتحتم تواجده خارج نطاق المناطق الحرة العامة بمواقع معينه؛ للاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الموقع، من حيث: القرب من مصادر المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج، أو أسواق التصدير، أو العمالة اللازمة، أو التكامل مع مشروعات قريبة، أو الحاجة إلى قربه من ميناء، أو طريق بري معني. **المنطقة الحرة العامة**

[8] قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 لجمهورية مصر العربية

أوجه المقارنة	المناطق الإقتصادية الخاصة	المناطق الحرة
		هي مناطق مزودة بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للتشغيل واستقبال المشروعات (طرق – كهرباء – محطات صرف صحي – شبكات مياه – تليفونات)، بالإضافة إلى وحدة جمركية متكاملة، ووحدة لشرطة أمن الموانى، ووحدة أمن بكل منطقة تعمل على مدى 24 ساعة. وقد روعي أن يتم اختيار مواقع المناطق الحرة، بحيث تتواجد بالمدن الكبرى المميزة بموقعها، وتوافر العمالة وإمكانياتها الداعمة للمنطقة، وبالقرب من الموانئ البحرية والجوية.
المزايا، والضمانات، والحوافز	– حرية تحويل رأس المال المستثمر، وأرباح المشروعات إلى الخارج، واختيار مجال الاستثمار، والشكل القانوني للمشروعات، وتحديد أسعار المنتجات، وهامش الربح. – منح المستثمرين الأجانب والعاملين تسهيلات في الإقامة و تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع. – إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة؛ لمزاولة نشاط المشروع من أية رسوم جمركية، أو ضرائب على المبيعات، أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط، وصادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد. – عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين، أو التشريعات الضريبية، أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة النشاط.	– جميع الآلات، ومستلزمات الإنتاج معفاة من الجمارك، وضريبة المبيعات، والرسوم الأخرى عند التصدير للداخل. – عدم جواز التسعير الجبري، وتحديد الربح. – حرية البيع في السوق المحلي. – توصيل الخدمات والمرافق الأساسية إلى موقع ممارسة النشاط. – يوجد بالمنطقة دائرة جمركية خاصة، ونظام خاص للإدارة الجمركية.

الباحث سيقوم باستخدام المصطلح المتداول الصحيح، وهو المناطق الإقتصادية الخاصة، والذي يشمل المناطق الحرة المصرية بأنواعها، وليس العكس طبقًا للقانون المصري، الذي يصنف المناطق الإقتصادية الخاصة كنوع من أنواع المناطق الحرة.

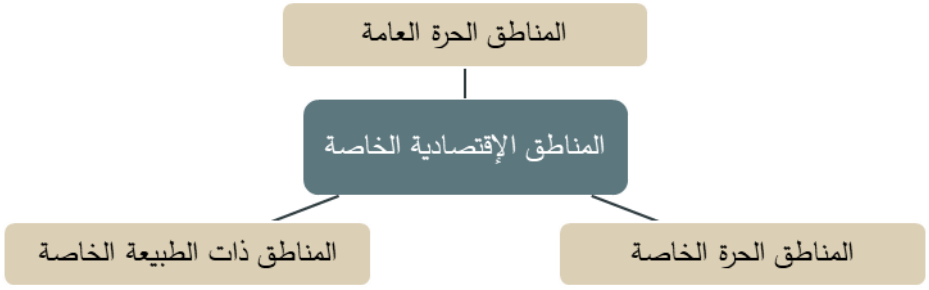

شكل (6) تصنيف قانون جمهورية مصر العربية للمناطق الإقتصادية الخاصة[9]

الوضع الحالي للمناطق الإقتصادية الخاصة في مصر، وأهم مؤشرات أدائها

منذ لم يتم إنشاء غير نمط واحد فقط من هذه المناطق، وهو المناطق الحرة، والتي تم تقسيمها إلى نوعين، وهما: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة، وعَرَّف القانون المصري المناطق الحرة العامة على أنها منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في أغلب الأحيان على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة، وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة ويوجد في مصر 9 مناطق حرة عامة، والمناطق الحرة العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الإعلامية؛ حيث إن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددًا من مشروعات التخزين، والمشروعات الصناعية، والخدمية، والتمويلية دون أن تقتصر على نشاط واحد، وفيما يلي البيانات الخاصة بالمناطق الإقتصادية الخاصة القائمة.

[9] قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 لجمهورية مصر العربية

شكل (7) توزيع المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية علي محافظات الجمهورية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

يوضح الجدول التالي اجمالي حجم الاستثمارات والصادرات وفرص العمالة علي مستوي المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية التسعة:

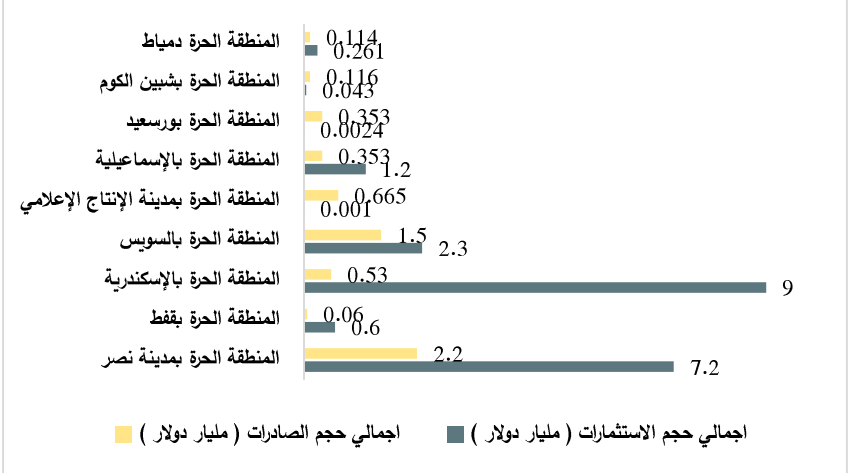

شكل (8) حجم الاستثمارات والصادرات للمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية المستهدفة حديثًا

في ضوء نمو العوائد الإقتصادية التي تحققها المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية للاقتصاد القومي، وسعي الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، والأجهزة التنفيذية لبعض المحافظات إلى توسع أعداد المناطق الإقتصادية الخاصة وزيادتها، تم اقتراح أربع مناطق جديدة بكل من: شمال غرب خليج السويس، ومحافظة المنيا، ومحافظة جنوب سيناء، ومدينة بدر، ومنطقة شمال غرب خليج السويس.

شكل (9) توزيع المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية المقترحة علي محافظات الجمهورية
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

المشروعات المقترحة لخدمة المناطق الإقتصادية الخاصة

قامت الحكومة المصرية بالتزامن مع اقتراح المناطق الإقتصادية الخاصة المستهدفة حديثًا البدء في تنفيذ استراتيجيات جديدة للمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية، وذلك بهدف تحسين أداء المناطق القائمة؛ حيث إنها تكون داعمة للمناطق المستهدفة حديثًا، وارتكزت هذه الاستراتجيات على محورين رئيسين كالتالي: المحور الأول: مشروعات تنمية وإعادة تأهيل للموانئ القريبة من المناطق الإقتصادية الخاصة، والمحور الثاني: مشروعات تطوير الأنظمة الإدارية للمناطق الإقتصادية الخاصة.

إستراتيجيات تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة يمكن أن تحدث تغيرات جذرية في اقتصاد الدول إذا تم استخدامها الاستخدام الصحيح؛ لقدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير فرص عمل، وطبقًا للإحصائيات الدولية استطاعت هذه المناطق تحقيق أكثر من 850 مليار دولار أمريكي من الصادرات على مستوى العالم، كما أنها وفرت 65 مليون فرصة عمل حول العالم، ولكن إذا لم يتم التعامل مع هذه المناطق بالصورة السليمة والصحيحة، يمكن أن تحدث تشوهات اقتصادية تؤثر سلبيًّا على الدولة، وتصبح عائقًا وعقبة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة، كما حدث في بعض الدول الإفريقية والهندية[10].

تختلف المناهج المستخدمة لإنشاء برامج المناطق الاقتصادية الخاصة وتشغيلها وإدارتها من نوع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكن يوجد مجموعة من الاستراتيجيات والأسس والقواعد والمعايير العالمية التي وضعتها الدول ذات الخبرة في التعامل مع هذه المناطق، وجعلها تتغلب على التحديات، وتصبح مناطق اقتصادية مستدامة، وتحدد هذه الأسس كيفية تعامل الحكومة والمشغلين والمستثمرين مع هذه المناطق، وتم تطبيق هذه الاستراتيجيات والمعايير في أكثر من 115 دولة حول العالم، وتم اعتمادهم ومراجعتهم من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO)، وأيضًا من قبل المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS)، كما أنه تم اعتبار هذه الأسس والمعايير استراتيجيات وتوجهات وسياسات لاتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAS) [11].

[10] WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. New York and Geneva: United Nations.

[11] نفس المصدر السابق

شكل (10) الجهات المعتمدة لإستراتيجيات تنمية المناطق الإقتصادية الخاصة

الاســتراتيجيات والمعايير التي تم وضــعها والاتفاق عليها من أكثر من جهة، وتم تطبيقها في العديد من الدول، لها نفس الأهمية والتأثير على المناطق الاقتصادية الخاصة، وبغياب أي عامل من هذه العوامل يؤثر سـلبيًا عليها، ويمكن أن يؤدي إلى فشـل المنطقة وعدم اسـتمرارها، وتنقسـم هذه الاسـتراتيجيات إلى ثلاثة قطاعات رئيسة كالتالي[12]:

شكل (11) العناصر الفرعية المكونة لإستراتيجيات تنمية المناطق الاقتصادية الخاصة

تقييم المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية

سـيقوم الباحث بتقييم أداء المناطق الإقتصـادية الخاصـة المصـرية، من خلال هذا الإطار مدى تحقيقة لتلك العوامل التي وضعتها الدول والمنظمات العالمية المتخصصة في مجالات إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصـة، وطرق تشـغيلها، وتطويرها، والذي تم إعتمادها ومراجعتها من ثلاث جهات عالمية وهم منظمة التجارة العالمية (WTO)، و المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS)، كما أنه تم اعتبار هذه الأســس والمعايير اسـتراتيجيات وتوجهات وسـياسـات لاتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAS) [13]، ، يوضـح الجدول التالي مدي تحقيق عوامل التقييم السابق ذكرها للمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية التسعة للتعرف علي مؤشـرات أداء تلك المناطق، وذلك عن طريق إسـتخدام مجموعة من المعايير الوصـفية، وسـيتم توصـيف المعايير كالاتي:

يوجد "9" مناطق اقتصــادية خاصــة مصــرية و"13" عنصــر لتقييم ادائها، وســيتم التقييم بثلاث معايير وصــفية وهي (تم تحقيق العنصــر بكفاءة بالمنطقة – يحتاج العنصــر الي دعم بالمنطقة – لم يتم تحقيق العنصر بالمنطقة).

[12] Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of the Islamic Cooperation (COMCEC). October 2017. *Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience*
[13] WIR19. UNCTAD 2019. *World Investment Report 2019: Special Economic Zones*. New York and Geneva: United Nations

INTERNATIONAL JOURNAL OF
ADVANCED SCIENTIFIC RESEARCH AND INNOVATION
VOLUME 6, ISSUE 1, 2023, *89 – 103.*

معايير وصفية لتقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية									
عناصر التقييم	المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية								
	المنطقة الحرة بمدينة نصر	المنطقة الحرة بقفط	المنطقة الحرة بالإسكندرية	المنطقة الحرة بالسويس	المنطقة الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي	المنطقة الحرة بالإسماعيلية	المنطقة الحرة ببورسعيد	المنطقة الحرة بشبين الكوم	المنطقة الحرة بدمياط
العوامل التنظيمية									
وضع الأهداف والرؤية المستقبلية	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم
دراسات الجدوي وإختيار نوع المنطقة	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق
الدعم السياسي والاستراتيجي	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق
إدارة المناطق	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	لم يتم التحقيق	يحتاج إلي دعم
الأطر القانونية والتنظيمية	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	تم التحقيق	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم
عمليات التشغيل والتطوير	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم	يحتاج إلي دعم
العوامل الاقتصادية									
اختيار القطاعات والأنشطة	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق
تعزيز الروابط مع الأسواق المحلية	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق
الترويج للمناطق الاتصادية الخاصة	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق	لم يتم التحقيق
العوامل المكانية									
اختيار الموقع	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	يحتاج إلي دعم	تم التحقيق
القرب من التجمعات الحضرية	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق
البنية التحتية الحديثة	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق
توافر الخدمات	تم التحقيق	لم يتم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق	تم التحقيق

المعايير الوصفية	تم التحقيق	يحتاج الي دعم	لم يتم التحقيق

جدول (4) المعايير الوصفية لتقييم أداء المناطق الإقتصادية الخاصة ومدي تحقيقها لعناصر التقييم

النتائج

يتضح من الجدول السابق أن المناطق الإقتصادية الخاصة نجحت في تحقيق نسبة كبيرة بالنسبة للعوامل المكانية، ولكنها تواجه مشكلات في العوامل الأخرى وخاصة العوامل الإقتصادية، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات بالنسبة للمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية كالآتي:

-أضعف عنصر من عناصر تقييم المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية، وهو عنصر تعزيز الروابط مع الأسواق المحلية، حيث لم يتحقق العنصر إلا في منطقة واحدة فقط؛ ويرجع ذلك الضعف لعدم وجود ربط بين المناطق الإقتصادية الخاصة والأسواق المحلية، سواء على مستوى المنتجات أو على مستوى تحسين ورفع كفاءة الأيدي العاملة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الأسواق المحلية.
-يأتي عنصر الترويج للمناطق الإقتصادية الخاصة في المرتبة الثانية من حيث التحقيق علي مستوي المناطق والذي تم تحقيقة في منطقتين؛ حيث لم يتم الترويج للمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية سابقًا باستثناء المنطقة الإقتصادية الخاصة بالسويس المنشأة حديثًا، ورغم أن عملية الترويج لتلك المنطقة ساعدت على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، لكنها لم تُطبق علي باقي المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية.
-تتقارب نسب عناصر تقييم المناطق الإقتصادية الخاصة المتبقية من بعضها؛ وذلك بسبب تحقيق جزء من تلك العناصر بالمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية، مثل: عنصر وضع الأهداف والرؤية المستقبلية، حيث معظم المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية وضعت الأهداف قصيرة المدى، ولم تعتمد على وضع أهداف طويلة المدى؛ لتحقيق أقصى استفادة من تلك المناطق، وبالنسبة لعنصري إدارة المناطق الإقتصادية الخاصة، وعمليات تشغيل المنطقة وتطويرها لم يتم تحقيقهما بالنسب المتوقعة؛ حيث طبقًا للدراسات الحديثة وخبرات الدول التي تتعامل مع المناطق الإقتصادية الخاصة وأبرزهم الصين، تختار النموذج الهجين (PPP) في إدارة تلك المناطق وتشغيلها، وهو مزيج بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأيضًا عنصر الأطر القانونية والتنظيمية اتسم بالضعف على مستوى المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية؛ وذلك لعدم توافر إدارات متخصصة للمتابعة، وتقييم المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية وتطويرها وتنميتها.
-المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية تتمتع بموقع استراتيجي فريد ومميز باستثناء المنطقة الحرة بقفط، وغير ذلك جميع المناطق ذات اتصالية كبيرة، وشبكة بنية أساسية قوية ومستدامة.
-تعد المنطقة الحرة بمدينة الإنتاج الإعلامي إحدى أنجح المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية، وأكثرهم تحقيقًا لعناصر التقييم حيث استطاعت تحقيق 10 عناصر بكفاءة والثلاث عناصر الأخري تحتاج إلي دعم، وأقل المناطق تقييمًا، وأكثرهم تدهورًا هي المنطقة الحرة بقفط التي حققت ثلاث عناصر بكفاءة لم تستطيع تحقيق 6 عناصر والمتبقي يحتاج إلي دعم.

التوصيات

توصيات مشتركة بين المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية التسعة:

-**التركيز على الأهداف طويلة المدى:** عدم الاعتماد على الأهداف قصيرة المدى (الأهداف المباشرة) فقط، ولكن لابد من السعي لتحقيق الأهداف طويلة المدى؛ حيث يمثل تحقيق الأهداف قصيرة المدى مقياس لمدى نجاح المنطقة في بداية نشأتها وعملية تشغيلها، ولضمان استدامة نجاح المنطقة واستمرار مشاركتها في عملية التنمية الإقتصادية للبلاد، فعن طريق مدى تحقيقها للأهداف طويلة المدى.

-**استخدام النموذج الهجين (PPP) لإدارة المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية، واستخدامه في عمليات التشغيل والتطوير:** النموذج الهجين (PPP) هو عبارة عن مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في كافة عمليات إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية وتشغيلها وتطويرها.
-**إنشاء مراكز وإدارات لتقييم المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية وتطويرها:** لضمان عملية استدامة المناطق الإقتصادية الخاصة، وعدم مواجهتها للمشكلات والمعوقات المستقبلية، بالإضافة إلى دور تقييمها لتلك المناطق طبقًا لمدى تحقيقها لأهدافها الموضوعة، وفي حالة عجزها عن تحقيق تلك الأهداف يتم وضع خطط للتطوير والتنمية.
-**ربط الأسواق المحلية بالمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية:** عنصر ربط المناطق الإقتصادية الخاصة بالأسواق المحلية المصرية من أهم العناصر التي لا يمكن الإغفال عنها، وبدون عملية الربط تتحول المناطق الإقتصادية الخاصة من عملية الدعم لاقتصاد الدولة إلى عملية إحداث تشوهات جسيمة وآثار سلبية، وفي بعض الأحيان لا يمكن حلها، ومن تلك الآثار السلبية زيادة عمليات الترهيب من تلك المناطق إلى الأسواق المحلية؛ مما يؤثر بصورة سلبية على المنتجات المحلية، وعملية التنسيق مع تلك المناطق ضمن شروط وقوانين ولوائح يمنعون تلك الآثار السلبية من الحدوث.
-**الترويج للمناطق الإقتصادية الخاصة:** حققت عملية الترويج للمنطقة ذات الطبيعة الخاصة بالسويس نجاحًا كبيرًا، واستطاعت جذب المزيد من الاستثمارات إلى البلاد، وعملية الترويج لابد من تطبيقها للمناطق الإقتصادية الخاصة المصرية القائمة أيضًا، والتركز على أهم المميزات التي يمكن أن تقدمها تلك المناطق ونقاط القوى الخاصة بها لجذب المزيد من الاستثمارات.

توصيات منفصلة لبعض المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية:

-**تعزيز موقع المنطقة الإقتصادية الخاصة بقفط:** حيث تفتقر المنطقة الإقتصادية الخاصة بقفط إلى الاتصال بشبكة الحركة، وهي تعد المنطقة الإقتصادية الخاصة المصرية الوحيدة التي تعاني من ذلك الضعف، ومن أهم العناصر التي تسهم بصورة كبيرة لجذب المستثمرين هي سهولة اتصالية المنطقة الإقتصادية الخاصة وباقي المناطق الأخرى وصولًا إلى العالم الخارجي، ولتقوية موقع المنطقة الخاصة بقفط يمكن تعزيزها بمطار دولي أو محلي لسهولة ربطه بالمناطق الأخرى، ومنه إلى الدول الأخرى؛ لتسهيل عملية التصدير والاستيراد.
-**تقوية الدعم الاقتصادي والسياسي للمنطقة الإقتصادية الخاصة بشبين الكوم:** لازالت المنطقة الإقتصادية الخاصة بشبين الكوم تعاني من غياب الدعم السياسي والاقتصادي لها؛ مما أدى إلى تدهور المنطقة بالكامل؛ حيث كانت هذه المنطقة من أهم المناطق المتخصصة في صناعة المنسوجات والملابس على مستوى جمهورية مصر العربية، وبعد غياب ذلك الدعم لسنين طويلة أدى إلى تدهورها، ولتقوية المنطقة الإقتصادية الخاصة بشبين الكوم مرة أخرى لابد من التركيز على الدعم الاقتصادي والسياسي لها، ودمجها مع الخطط الاستراتيجية الإقتصادية للدولة، بالإضافة إلى عمل ترويج مكثف لها؛ لجذب الاستثمارات إليها مرة أخرى.

ختامًا، يمكن القول أن الحكومة المصرية تدرك أهمية المناطق الإقتصادية الخاصة والدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك من خلال جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وأيضًا باعتبارها آلية مهمة من آليات زيادة الصادرات ومضاعفة الناتج القومي، بالإضافة إلى فرص العمل الجديدة التي يمكن أن توفرها، وأيضًا قدرة تلك المناطق على نقل التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة للبلاد، ولكن من خلال دراسة الباحث، وتحليل المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية التسعة وتقييمها، اتضح أن المناطق الإقتصادية الخاصة المصرية تواجه بعض التحديات والصعوبات سواء في طرق الإدارة والتشغيل، أو في عمليات التطوير والتنمية، ولكن خلال السنوات الأخيرة استعانت الحكومة المصرية بالدول ذوي الخبرة في مجال إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة وتطويرها وتنميتها،

ومن ضمنهم: الصين التي تعد إحدى أنجح النماذج العالمية في مجال إنشاء تلك المناطق وتطويرها، ووضعت الحكومة المصرية مجموعة من الاستراتيجيات الواضحة والمحددة لتطوير المناطق الإقتصادية الخاصة القائمة وتنميتها، وأيضًا نحو إنشاء المزيد من تلك المناطق في السنوات القادمة.

- المصادر

- Towards Economic Diversification across the Continent. UNCTAD 2021. HANDBOOK ON SPECIAL ECONOMIC ZONES IN AFRICA. United Nations Conference on Trade and Development.
- WIR19. UNCTAD 2019. World Investment Report 2019: Special Economic Zones. New York and Geneva: United Nations.
- قانون الإستثمار رقم 72 لسنة 2017 ميلاديا
- Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of the Islamic Cooperation (COMCEC). October 2017. Special Economic Zones in the OIC Region: Learning from Experience. The COMCEC Coordination Office, Ankara/TURKEY.
- Zhihua, D. 2016. Special Economic Zones:Lessons from the Global Experience. Private Enterprise Development in Low-Income Countries(PEDL) Synthesis Paper Series, No.1
- UNDP. December, 2015. Comparative Study on Special Economic Zones in Africa and China. Working Paper series.
- Facility for Investment Climate Advisory Services (FIAS) of the World Bank Group, April 2008. Special Economic Zones: Performance, Lessons Learned, and Implications for Zone Development. Washington, DC.